مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (3)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (3) 2013

سمات النص القانوني وترجمته من الإنجليزية إلى العربية

الدكتورة سعدية الأمين*

(تاريخ الإيداع 14 / 12 / 2011. قبل للنشر في 4 / 6 / 2012)

□ ملخّص □

تحظى ترجمة النصوص القانونية باهتمام متزايد في مجال الترجمة ممارسة وتنظيراً، وذلك لكون النص القانوني مستنداً مهماً يحتوي على مواد وأحكام تنظم العلاقات بين الأطراف – أفراداً كانوا أم شركات أم دولاً، فيوضح ما لكل طرف من حقوق وما عليه من واجبات. ونسبة لأهمية هذه المواد وما تشير إليه من مفاهيم قانونية، وجب أن ترد في النصوص بعبارات واضحة لا مجال فيها لأي لبس أو غموض أو تفسيرات متضاربة. لهذا السبب فإن النصوص القانونية يصوغها المختصون بالقانون وفق طرائق معينة، بعبارات راسخة ثابتة على مر السنين، استعملها من سبقهم في المهنة، واستمروا في استخدامها بعد أن تأكدوا أنها تفضي مباشرة إلى المفاهيم المعنية. وهكذا، فإن المصطلح والتعبير القانوني الذي لا يعرفه ولا يفهمه تقريباً سوى المختصين الذين تدربوا عليه خلال دراستهم، أو نقلوه من الكتب المراجع، إنّ ذلك المصطلح قد تطور فأصبح لغة متكاملة قوامها مجموعة من العبارات المسكوكة والقوالب اللغوية الجاهزة الجامدة التي لا ينفصل شكلها عن مضمونها القانوني. هذه السمات التي ينفرد بها النص القانوني تؤثر بدورها في عملية ترجمته فتحدد الطرائق والأساليب التي يجب على المترجم إتباعها، كما تضيف مزيدا من المعارف والمهارات المطلوبة للقيام بكل واحدة من خطوتي العملية: فهم النص المصدر، وصياغة النص الهدف. فالخطوة الأولى تقتضي معرفة معمقة باللغة المصدر، خصوصا النوعية المكتوبة منها، بأسلوبها الرسمي في أقصى درجاته، كما تتطلب مقدرة تحليلية فائقة تتيح التوصل إلى معنى النص بالرغم من نسيجه المعقد بسبب الجمل الطويلة والمفردات والعبارات النادرة التي تبتعد ما أمكن ذلك عن لغة الاستخدام اليومي. أما مرحلة الصياغة فتحتاج لإتقان التعبير بلغة الهدف إتقاناً تاماً، خصوصا الأسلوب الرسمي التقني منها، كما تقتضي المقدرة على البحث في النصوص الموازية لإيجاد التعبير القانوني السليم بقوالبه الجاهزة وأنماطه المتكررة التي اعتاد المختصون على استخدامها في كل نوعية من نوعيات النصوص القانونية.

الكلمات المفتاحية: قانون، علاقات، مصطلح، النصوص الموازية .

* **أستاذ مساعد – كلية اللغات والترجمة – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (3)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (3) 2013

Characteristics of The Legal Text and Its English-Arabic Translation

Dr. Saadia Alameen*

(Received 14 / 12 / 2011. Accepted 4 / 6 / 2012)

□ ABSTRACT □

Translating legal texts attracts more and more attention in the field of translation, whether in the practice of the profession or at the theoretical level. This growing interest arises from the importance of the text being a document containing articles of law to govern the relationships between parties –individuals, companies or states, by conferring rights and imposing obligations. Due to the importance of these articles, together with the legal concepts they convey, they need to be stated in the texts with the maximum degree of clarity, avoiding any ambiguity that may lead to miscomprehension or give rise to different interpretations. For this reason, the legal texts are usually drafted in a specific manner by law professionals, who use fixed formulaic expressions which have been tried and tested over the years by their predecessors, and found suitable for directly conveying the desired technical concepts. These forms and expressions, almost only known to the professionals who receive them as part of their training, or copy them from law books, have developed into a highly technical language, characterized by its rigidly fixed formulae, or pre-fabricated routines, whose form has become part and parcel of their technical content. The legal text has thus acquired unique features which, in turn, bear heavily on its translation, defining the methods and techniques to be employed, and adding to the types of knowledge and skills required for the two steps of the process: comprehension of the source text and drafting of the target text. The first step requires deeper and more specific knowledge of the source language and its formal written varieties, which adds the skill of properly analyzing the text to uncover its meaning from within a highly complicated structure, with lengthy sentences and rare forms which stand as remote as possible from ordinary parlance. For the second step, full command of the target language and its formal style is required and supposed to be complemented by the ability to meticulously search in parallel texts for the appropriate target language prefabricated routines, normally used by experts in each type of legal texts.

Key words: law, relationships, term , parallel texts.

*Assistant Professor, College of Languages and Translation , King Saud University, Arriad, Saudi Arabia.

مقدمة :

في عالمنا اليوم، اتسعت دائرة التعاملات التجارية والتقنية والعلمية والمعرفية بين الأفراد والشركات والمؤسسات والدول، وتنوعت قنواتها، مما استلزم تنظيمها عن طريق المواثيق والتعهدات والاتفاقيات والعقود. هذه المستندات القانونية تحكم العلاقات بين الأطراف فتبين التزامات كل طرف تجاه الآخر، وواجباته، وحقوقه، والعقوبات التي يتعرض لها في حال الإخلال بأي من هذه الأحكام. ونسبة لما تمثله هذه الأحكام من أهمية فائقة فإنها توضع في شكل بنود ومواد يصوغها القانونيون وفقا لمعايير معينة، بحيث يؤدي شكلها اللغوي المعنى المحدد له، دون أن يفسح المجال لأي تفسيرات متضاربة قد تأتي بها الأطراف، كل على هواه. ولهذا السبب فإن المختصين يلتزمون باستخدام مصطلحات وعبارات ثابتة لا تتغير، تثبتوا من أنها تشير إلى المفاهيم القانونية المحددة لها، حتى تحولت إلى قوالب لغوية جامدة يتحد فيها الشكل والمضمون. ومن هنا تأتي أهمية النص القانوني الذي يتكوّن من هذه القوالب، لكونه مستنداً يتم الرجوع إلى عباراته ومفرداته للفصل في أي نزاع أو خلاف ينشب بين الأطراف حول أي من الأحكام التي يحويها.

هذه الأهمية التي ينفرد بها النص القانوني شكلاً ومضموناً، أدت إلى أن تكون لترجمته أيضاً أهمية خاصة في ممارسة الترجمة، تميّزها حتى عن بقية أنواع الترجمة المتخصصة الأخرى. فالناتج عن الترجمة القانونية، أي النص/ الهدف، "خصوصاً إذا تم توثيقه واعتماده، لا يعدّ "مجرد ترجمة" بل يصبح نصاً أصلياً يعتد به ويعتمد عليه" (Sarcevic 1997: 20)، فيقدم إلى المحاكم التي تبني عليه للفصل في أي نزاع أو دعوى. وبالتالي فإن عملية الترجمة القانونية لا بدّ أن تنتج نصاً هدفاً يتصف بذات السمات التي تميّز النص المصدر من حيث المهنية المتمثلة في الدقة والوضوح وسلامة التعبير والالتزام بالقوالب والمقاطع المعتادة. ومن ثمّ نالت الترجمة القانونية أيضاً اهتماماً فائقاً في دراسات الترجمة حيث أفرد لها الباحثون الدراسات والمؤتمرات لرسم المبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها، فجاءت الضوابط التي تحكمها صارمة، والشروط التي لا بدّ أن تتوافر لدى من يؤديها عالية من حيث إتقان اللغتين، المنقول منها والمنقول إليها، إضافة إلى التمكن من مهارات التحليل والبحث والتدقيق . وهكذا امتدت خصوصية الترجمة القانونية فتميزت حتى في مجال إعداد المترجمين، فهي لا تدّرس للطلاب ضمن مجموعة الترجمة العلمية والتقنية، ولا تقع تحت مظلة الترجمة الأدبية (أنظر برنامج المدرسة العليا للمترجمين بجامعة السوربون)، بل تمثل فئة قائمة بذاتها، إذ أنها "تجمع بين مهارة التعبير التي تختص بها الترجمة الأدبية وبين دقة المصطلح التي تميّز الترجمة العلمية والتقنية" (Harvey 2002: 177)

أهميّة البحث وأهدافه :

يعكف هذا البحث أولاً على استخلاص سمات النص القانوني باللغة الإنجليزية كما وردت في أدبيات الترجمة، ثمّ مقارنتها بنماذج من النصوص القانونية باللغة العربية لمعرفة إلى أي مدى تنطبق هذه السمات، التي يبدو أنها كونية، على لغة القانون في العربية. وقد روعي في النماذج العربية أن تكون تماماً مثل النصوص الإنجليزية التي استخلصت منها السمات، من النوعية القانونية "الأصيلة" ، وفقاً لتعريف قارزون ، أي من " النصوص ذات الأصالة والمصداقية والموثوقية، تلك التي لها قوة القانون، كونها عبارة عن مواد تأتي في شكل أوامر أو فروض أو تعهدات أو إجراءات" (Garzone 2000: 1)، أي أن الدراسة لم تعتمد على النصوص التعريفية التي لا تنطبق عليها سمات النص القانوني، سواء كانت في شكل مقدمة لمفاهيم قانونية، أو تناولتها بالوصف أو الشرح والتوضيح، مثل الكتب الدراسية والموسوعات والصحف وغيرها. ثانياً يتناول البحث ما تمليه هذه السمات على أسس الترجمة القانونية من

الإنجليزية إلى العربية، والطرائق التي يلزم إتباعها لتذليل صعوبات النص المصدر من ناحية، والتوصل إلى نص هدف يحوي ذات المفاهيم القانونية مصوغة بتعبير قانوني سليم.

سمات النص القانوني :

النص القانوني –كما ورد ذكره أعلاه– مستند يحوي الأحكام التي تنظم العلاقات بين الأطراف، أي أنه يختص "بفرض الواجبات ومنح الحقوق" (Crystal & Davy, 1986: 193). هذه الحقوق والواجبات ترد في النصوص بعبارات تثبت المختصون من أنها تفضي مباشرة إلى معان محددة، ولا تترك مجالاً لتفسيرات متعددة أو مختلفة. ولمّا كانت لغة المواد والأحكام لا تنفصل عن مضمونها القانوني، فإن النصوص يصوغها المختصون بالقانون – من مشرّعين وقضاة ومحامين – لأنهم يعرفون مضمون المادة فيضعونه في قالب لغوي معروف، بعبارات مخصصة تلقوها أثناء دراستهم، وتدربوا عليها خلال إعدادهم المهني. هذه القوالب والعبارات ليست جديدة وإنما هي في الواقع خلاصة تجربة طويلة خاضها من سبقهم في المهنة من القانونيين الذين استخدموها في نصوص "ظلوا يصدرونها على مرّ السنين، فقد درجوا يحررون العقود، والتوكيلات، والتعهدات، والإفادات، وغيرها، فأصبحت لكل فئة من هذه الفئات مجموعة متكاملة من العبارات والصّيغ الأسلوبية التي خضعت للفحص والتمحيص عند عرضها أمام المحاكم بشتّى أنواعها ، ولمّا تأكدوا من أنها تفي تماماً بالغرض المطلوب، فضّلوا الاعتماد عليها بدلاً عن استحداث صيغ وعبارات أخرى قد لا تكون خالية من الثغرات" (Crystal & Davy, 1986, p 194). ولتفادي الثغرات المحتملة فإن لغة النصوص القانونية قديمة ثابتة على مرّ الدهور، لا تتغير تقريباً. فالشهادات الجامعية –مثلاً– تصدر بذات اللغة لعقود من الزمان، لا يتغير فيها إلا مجالات التخصص الجديدة التي تدخل من وقت لآخر ضمن الدراسة الجامعية. كما أن التوكيل الشرعي، أو صك الوكالة العامة أو الخاصة (كما توضح الملحقات بهذا البحث) ظلت عباراته ثابتة لعقود مضت و ربّما تستمر كذلك لعقود آتية. "فالقانونيون لا يريدون التخلي عن هذه العبارات لأنها ظلت خارج نطاق الاستخدام اليومي العادي للغة، وبالتالي لم تتعرض لأي تغيير في المعنى، مما أكسبها صفة الوضوح والثبات والموثوقية " (Alcaraz & Hughes 2002: 7) هذه العبارات الثابتة التي تخص كل نوعية من نوعيات النص القانوني، جعلت له أساليب معينة قديمة ومتوارثة، تضفي على لغة القانون طابعاً عتيقاً مميزاً يحكم مفرداتها وعباراتها وأسلوبها.

يمكن تلخيص السمات الرئيسة للنص القانوني الإنجليزي مع مقارنتها بسمات النص العربي، في محورين أساسيين هما: المفردات والتعبير من ناحية، والتركيب من ناحية أخرى .

المحور الأول : المفردات والتعبير.

هنالك العديد من السمات التي يتصف بها النص القانوني من حيث المفردات والعبارات، بعضها مشترك يخص العربية والإنجليزية، بينما البعض الآخر يقتصر على الإنجليزية.

(أ) سمات مشتركة بين الإنجليزية والعربية و يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1– الكلمات والعبارات القديمة: تحوي اللغة الإنجليزية بعض المفردات والعبارات اللاتينية التي لا تزال موجودة في لغة القانون نتيجة تأثير القانون الروماني المكتوب باللاتينية في القانون الإنجليزي كغيره من القوانين الأوربية. والسبب الأول في هذا التأثير هو " أن بدايات القانون الإنجليزي ترجع إلى القرون الوسطى حين كانت اللاتينية، بفعل قوة الكنيسة الرومانية ونفوذها آنذاك، هي اللغة الرسمية المستخدمة في كل أنحاء أوروبا للكتابة والإنتاج الفكري. أما السبب الثاني فهو أن القانون الروماني، كونه نظام متكامل متسق ومكتوب، كان يمثل مرجعاً تأسست عليه القوانين في

نطاق واسع من أوروبا. وعليه لا مناص من وجود تعابير في النصوص القانونية، مثل *bona fide* (أي حسن النية) (Alkaraz & Hughes 2002: 5)".

أضف إلى ذلك، تحوي النصوص الإنجليزية بعض المفردات و تصريفات الأفعال من الإنجليزية القديمة، مثل اللاحقة th التي كانت تستخدم لتصريف الفعل المضارع مع الغائب المفرد، وقد اندثرت لتحل محلها اللاحقة s في الإنجليزية الحديثة. فالفعل *witnesseth* بمعنى يشهد أو يؤكد، لا يزال مستخدما بصيغته القديمة هذه في العديد من العقود التي تصاغ في يومنا هذا بدلاً عن أفعال متداولة حديثاً مثل attests or confirms. في النصوص العربية أيضاً تستخدم مفردات وعبارات قديمة لم تتغير على مرّ الدهور، أو هي نادرة توجد فقط في النصوص الدينية. والسبب بالطبع أن القوانين والأنظمة في العديد من الدول العربية مأخوذة من الشريعة الإسلامية. ففي صك الوكالة العامة أو التوكيل، ترد عبارات مثل: "المكلف شرعاً" ، "في الحالة المعتبرة شرعاً" وهي تقابل باللغة الإنجليزية على التوالي the legally capable ، of sound mind and judgment ولا تستخدم بدلا عنها عبارات أكثر شيوعاً مثل: القادر أو المؤهل أو الكفوء أو سليم العقل، إلخ.

2- مفردات رسمية نادرة الاستخدام في اللغة العامة: تستخدم النصوص القانونية ألفاظاً يندر ورودها في اللغة العادية المتداولة. والهدف من ذلك هو أن تظل مفردات النص أحادية المعنى، تحتفظ بمعناها القانوني كاملاً، وليست مثل الألفاظ الشائعة في اللغة العامة، التي قد تجعلها كثرة الاستخدام تفقد بعضاً من معانيها، أو تصبح حدود المعنى غير واضحة، أو يختلف المعنى باختلاف السياق والملابسات. ومن ثمّ فإن لغة القانون "تميل نحو الرسمية المتناهية " (Alcaraz & Hughes 2002: 7) ، بل توجد في أقصى درجة من تدرجات مؤشر الرسمية scale of formality ، ولذلك في اللغة الإنجليزية تستخدم أفعال مثل commence "يبدأ" بدلاً عن المفردات المعروفة مثل begin أو start كما في المثال التالي :

The rights and powers of my attorney in fact *commence* on August 13,

كما يستخدم الفعل to effect "ينجز" بدلاً عن to do or to make كما في هذه المادة من أحد العقود:

Payment of the value of this contract is to be *effected* in dollars as follows:

في اللغة العربية أيضاً تستخدم ألفاظ رسمية نادرة الاستعمال خارج لغة القانون للتعبير عن ذات المعنى، مثل الفعل "أقام، يقيم" لتقابل to appoint, to nominate في عبارات مثل: إنني أقمت فلاناً وكيلاً ينوب عني I appoint Mr. Smith my attorney in fact وهنا يستمر استخدام هذا الفعل بدلاً عن العبارات المتعارف عليها مثل اخترت أو عينت أو فوضت فلاناً، لأن هذه الأفعال لا تؤدي المعنى الدقيق المحدد الثابت الذي يشير إليه الفعل "أقام". كما يستخدم الفعل "قرر" بمعنى ذكر أو قال، وذلك في استعمال نادر في التوكيل الشرعي أو صك الوكالة ، كالآتي: "لدي أنا ... قاضي/كاتب عدل منطقة ..... حضر .... وبعد أن تعّف عليه كل من ..... و..... قرر وهو في حالة معتبرة شرعاً .... إنني أقمت ..... وكيلاً ينوب عني في .....

3- كثرة استخدام صيغة المعطوفتين: والمعطوفتين هي عبارات تتكون من كلمتين قريبتين في المعنى يربط بينهما حرف العطف، ويطلق عليها في اللغة الإنجليزية conjoined phrases أو doublets (Dickins, Hervey & Higgins, 2002) (Alcaraz & Hughes 2002: 9) وللمعطوفتين حالات متعددة عند مقارنتها أو مقابلتها بين الإنجليزية والعربية:

(أ) في بعض الأحيان تقابل المعطوفتين في الإنجليزية عبارة مماثلة في العربية مثل: Terms and conditions النصوص والشروط ،null and void لاغ وباطل. (ب) كما إن هناك عبارات من هذا النوع في الإنجليزية تقابلها في العربية عبارات ثابتة ولكن ليس بالضرورة من نوع المعطوفتين: considered part and parcel يعتبر جزءا لا يتجزأ ،in good order and repair (premises) (العقار) في حالة جيدة، of sound judgment بكامل قواه العقلية، في الحالة المعتبرة شرعاً. (ج) وفي أحيان أخرى تقابل المعطوفتين مفردة واحدة في العربية. مثلاً The Last Will and Testament في العربية هي فقط الوصية الشرعية، This contract entered into by and between بينما في العربية "أبرم هذا العقد بين كل من ....."، I appoint and nominate أقمت. ordinary wear and tear الاستهلاك العادي. (د) كذلك قد ترد عبارات مكونة من mind and ثلاث مفردات متقاربة في المعنى، بينما تقابلها في العربية مفردة واحدة فقط كما في الوصية مثلاً I direct, devise and bequeath ويقابلها فعل عربي مفرد "أهب" أو"أوصي".

4- المتلازمات القانونية: للغة القانون ما يخصها من ظاهرة تلازم الألفاظ word collocation. فهناك المتلازمات القانونية legal collocates (Alcaraz & Hughes 2002: 167) التي ترد بانتظام في النصوص القانونية ، منها مثلاً: This contract entered into "أبرم هذا العقد"، binding contract "عقد ملزم"، The States parties to this agreement الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، to institute legal proceedings يقيم دعوى.

5- العبارات المسكوكة: يكثر في النصوص القانونية استخدام العبارات المسكوكة formulaic expressions، وتسمى أيضا المتكررات routines (Hatim & Mason 1997: 190) وهي تلك "القوالب اللغوية الجاهزة الجامدة التي لا تسمح بأي تغيير في شكلها" (Baker 1992: 63) والسبب في كثرة ورود هذه العبارات المتكررة التي تطغى على تركيب النص القانوني، عربياً كان أم إنجليزياً، فهو يتصف بـ "الطقوسية والخضوع لاصطلاحات وتقاليد صارمة في التعبير والمفردات والأسلوب(Garzone 2000: 3) . ومن العبارات المسكوكة مثلاً:

ما لم يقتض السياق معنى آخر ... unless otherwise required by the context

يمثله في التوقيع على هذا العقد ... represented in the signing of this contract

نشهد نحن الموقعون أدناه أن ... we, the undersigned, certify that

(ب) سمات تخص اللغة الإنجليزية دون العربية :

1- الاستخدام الخاص المتكرر للفعل المساعد shall الذي يدلّ في اللغة العامة على زمن المستقبل، ولكنه في لغة القانون "لا يشير إلى المستقبل على الإطلاق وإنما يعبر عن الإلزام – ما يجب فعله، أو ما يجب أن يكون أو يحدث " (Tiersma 1999 :105). مثلاً في المادة التالية من قانون سرّية المعلومات في المملكة المتحدة Official Secrets Act :

Any person required to file any report under this Article *shall* maintain records on the matters to be reported … , and *shall* keep such records available for examination … Any person who willfully violates this Article *shall* be fined not more than $ 10000 … or imprisoned for not less than …

في هذه المادة يفيد الفعل shall وجوب الأمر على الشخص المعني وإلزامه به. أما في العربية فإنه يكفي للتعبير عن صيغة الإلزام هذه استخدام الفعل المضارع فقط لأن "من ضمن صفاته أنه يتخطى الزمن فيعبر عن

عمومية الإلزام واستمراريته" (Hatim 1994: 20). فتستخدم في ترجمة المثال أعلاه، على التوالي عبارات، مثل "عليه أن يحتفظ بالسجّلات ... وأن يبقى هذه السجّلات متاحة للفحص ... يعاقب بغرامة مالية لا تزيد عن ... أو السجن لمدة لا تقل عن ... " وأحيانا تضاف عبارات مثل "يجب أن ... "، أو "على المرء أن يفعل ..." كما في المواد الآتية من نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية:

المادة 53: يقوم وزير العمل بالاتفاق مع الوزارات والمؤسسات المختصة بإنشاء المعاهد اللازمة وتنظيمها للقيام بخدمات التأهيل المهني ...

المادة 54: على كل صاحب عمل يستخدم (50) عاملا فأكثر ... أن يرسل إلى المكتب المذكور ...

المادة 64: يجب على صاحب العمل أن يعلّم المتدرّج ...

2- الألفاظ المنحوتة : يعتبر استخدام الألفاظ المنحوتة fossilized terms أو الظروف المركبة compound adverbs من السمات المهمة التي تميّز النصوص القانونية في اللغة الإنجليزية. وتتكون الألفاظ المنحوتة أحياناً من جزأين ظرف+ حرف جرّ ، مثلاً there + of فتلتحمان لتصبح الكلمة thereof وهي تعني "الخاص بما ذكر". وفي بعض الأحيان يتكون اللفظ المنحوت من ثلاثة أجزاء ظرف+حرف جرّ+ظرف here + in + after فتصبح hereinafter وتعني "في ما يلي من هذا النص، أدناه". هذه الألفاظ تستخدم لتلاحم النص وخاصة للإشارة إلى، والتأكيد على بعض الأسماء والمصطلحات وأحيانا المقاطع الكاملة التي سبق ذكرها في السياق المباشر للنص، وذلك للتأكيد عليها دون اللجوء إلى تكرارها، كما يوضح هذا المثال:

The proceedings provided for in this article shall be instituted within two months of the publication of the measure, or of its notification to the plaintiff, or, in the absence thereof, of the day on which it came to the knowledge of the latter, ...

فالكلمة thereof هنا تشير إلى الموعدين اللذين تحتسب بداية منهما مدة الشهرين، وهما إعلان القرار وتاريخ تبليغه للمدّعي فتصبح المادة: إن الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة تبدأ خلال شهرين من إعلان القرار، أو من تاريخ تبليغه للمدّعي، أو في غياب ذلك، من اليوم الذي نما فيه إلى علمه، ...

ويمكن أن يرد في الجملة الواحدة أكثر من لفظ من هذا النوع كما في المثال التالي من عقد إيجار:

Landlord shall not be liable for any damage thereto or theft thereof

واللفظان هنا يشيران إلى العقار المؤجر premises الذي ورد ذكره في السياق قبلهما مباشرة، أي أن المالك غير مسؤول عن أي خراب يحدث للعقار أو سرقة منه. في اللغة العربية كما اتضح مما تقدم ذكره، تستخدم عبارات مثل "الخاص بما ذكر"، "أدناه" ، "ذلك" ، ضمير الغائب، إلخ.

المحور الثاني : التركيب.

يتناول هذا الجزء من البحث سمتين رئيستين من سمات التركيب الخاصة بالنص القانوني، أولاهما تشترك فيها اللغتين العربية والإنجليزية وهي الجمل الطويلة المركبة، بينما الثانية تخص الإنجليزية وحدها، وهي الاستعمال المفرط للمبني للمجهول.

1- الجمل الطويلة المركبة: وربّما تكون هذه أول سمة تلفت النظر في تركيب النص القانوني. فالجملة هنا عادة طويلة ممتدة تتكون من عدد من الجمل الاعتراضية وشبه الجمل التي تدرج أحيانا لتعريف أحد المصطلحات، أو إضافة معلومة ما، أو لتوضيح مدى مفهوم المصطلح، أو للتعبير عن اقتصاره على نطاق معين، أو لاشتراط أمر ما، إلخ. وقد يصل طول الجملة إلى 250 كلمة أو أكثر، أي ما يعادل صفحة كاملة. وقد يقع النص بكامله في

جملة واحدة طويلة تبدأ من أعلى الصفحة وتمتد حتى أسفلها. ولتقليد الجملة الواحدة الممتدة في اللغة الإنجليزية أسبابه كما يشير (Crystal & Davy, 1986, p 197) فالنصوص القانونية كان يكتبها الكاتب draftsman بخط اليّد، فينسخ النص في شكل " كتلة واحدة، تمتد أسطرها من أقصى الصفحة إلى أقصاها، ولا يترك بها مسافات تذكر بين الكلمات، وليس بها فقرات، كما تقل فيها أو تنعدم علامات الترقيم.... والهدف من ذلك هو سدّ الطريق أمام أي محاولة للتزوير بحذف أي مفردة من مفردات النص أو إضافة مفردة أخرى ". هذا التقليد ينطبق تماماً على النص العربي الذي كان يطّلع بكتابته في الماضي، قبل ظهور الآلة الكاتبة، كاتب المحكمة أو كاتب العدل، الذي ينسخه بخط يده، كما يوضح صك البيع المرفق الذي يرجع تأريخه إلى عام 1380هـ (1960).

السبب الرئيس في امتداد الجملة القانونية وطولها المفرط في بعض الأحيان، يعود " لكثرة الجمل الاعتراضية فيها... واستخدام العديد من أدوات الحصر والتقييد restrictive connectors التي تربط شبه الجمل والجمل الاعتراضية، مثل نظرا لـ ... بموجب ... بما أن ... " (Alcaraz & Hughes 2002 : 19) . أضف إلى ذلك فإن كثرة الجمل الاعتراضية وشبه الجمل وما يتبع ذلك من استخدام متكرر لأدوات الربط يضاعف من تعقيد التركيب في النص القانوني بالنسبة للقارئ غير المختص بالقانون، كالمترجم مثلاً، الذي يجد صعوبة في تعقب الخيط النحوي الذي يربط بين أجزاء الجملة، فيوضح الخبر لكل مبتدأ ، والفاعل لكل فعل. كذلك قد تختلط الأمور بالنسبة للقارئ فلا يعرف المعلومة الرئيسة من المعلومات الثانوية إذ إن الفعل الرئيس ربما يؤخّر إلى نهاية الجملة، مما يحتم القيام بتحليل دقيق لمعرفة العلاقات النحوية التي يمكن على هديها التوصل إلى المعنى الصحيح. الجزء التالي من مواد قانون المساواة في الأجور البريطاني يوضح ظاهرة الجملة الطويلة هذه، علماً بأن هذه الجملة تستمر ممتدة إلى ما يقارب طول هذا الجزء مرة أخرى:

An equality clause is a provision which relates to terms (whether concerned with pay or not) of a contract under which a woman is employed (the woman's contract) and has the effect that, where the woman is employed on like work with a man in the same employment, if (apart from the equality clause) any term of the woman's contract is or becomes less favourable to the woman than a term of a similar kind in the contract under which that man is employed, that term of the woman's contract shall be treated as so modified as not to be less favourable, and if (apart from the equality clause) at any time the woman's contract does not include a term corresponding to a term benefiting that man included in the contract under which he is employed, the woman's contract shall be treated as including such a term; …

فأمثلة الجمل الاعتراضية في هذا الجزء هي:

whether concerned with pay or not, … the woman's contract, … apart from the equality clause,

كما أن المثال يحوي العديد من أدوات الحصر والتحديد، مثل : if, apart from, where

كذلك من العوامل التي تؤدي إلى طول الجملة أن النص القانوني يخلو تقريباً من استخدام الضمائر واسم الموصول، وهي من أدوات تلاحم النصوص التي يمكن عن طريقها الاقتصاد في التعبير وتفادي التكرار عند الإشارة إلى أسماء أو مفردات ورد ذكرها في الجملة أو في سياق النص عموماً. في لغة القانون يفضل تكرار المفردات بل المقاطع بأكملها، وذلك زيادة في التوضيح بصورة قاطعة وتفاديا للبس والغموض الذي قد يحدث عند إرجاع أدوات التلاحم هذه إلى ما تشير إليه. فالمثال الإنجليزي أعلاه يوضح هذه السمة، فتتكرر مفردات مثل a woman بدلاً عن استخدام الضمير she ، أو her بدلاً عن the woman's ، أو it بدلاً عن المقطع any term of the

woman's contract . وهذه السمة تنطبق أيضا على الأسلوب القانوني في اللغة العربية كما يوضح المثال التالي من نصوص نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية:

على صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث الحصول على موافقة خطية ممن له الولاية أو الوصاية على الحدث، فهنا فتتكرر عبارة الحدث بدلاً عن استعمال ضمير الغائب المفرد كأن تكون العبارة مثلاً: ممن له الوصاية عليه.

ومن الأسباب المؤدية إلى طول الجملة القانونية في اللغة الإنجليزية عدم استخدام فاصلة الملكية التي تعطي عبارات أقصر وأكثر اختصاراً: The Court's order ، a man's contract, وبدلاً عن ذلك تستخدم العبارات الأطول التي تحتوي على of بمعنى "الخاص بـ ، التابع لـ " ، مثل contract of a man أو The order of the Court أو ربما عبارات أكثر طولا مثل contract under which a man is employed أما الفاصلة للملكية فهي لا تستخدم إلا في حالات استثنائية يكون فيها اللفظ واضح التعريف و قد ورد ذكره نصا في السياق قبل ذلك مباشرة، مثل the woman's contract وقد وضعت بين قوسين إشارة إلى أنها سوف تستخدم في النص بدلاً عن العبارة التي وردت قبلها مباشرة:

a contract under which a woman is employed (the woman's contract)

2- الاستعمال المفرط للمبني للمجهول:

السمة الثانية التي يتسم بها تركيب النص القانوني –الإنجليزي دون العربي– تتمثل في الاستخدام المفرط لصيغة المبني للمجهول. وتعد صيغة المبني للمجهول سمة من سمات الأسلوب الرسمي والتقني والعلمي في اللغة الإنجليزية، غير أن استخدامها يكثر بصفة خاصة في اللغة القانونية التي تعد أكثر النوعيات رسمية. ويهدف استخدام المبني للمجهول في النصوص القانونية إلى "عدم التركيز على هوية من قام بالفعل أو من وقع عليه الفعل، وإنما على أن تصبح العبارة عامة تنطبق على الجميع" (Alcaraz & Hughes 2002: 20) فالأفعال في النص القانوني تكاد تكون كلها مبنية للمجهول كما يوضح المثال الآتي:

A person ***found*** guilty of one or more offences, ... and ***sentenced*** or ***ordered*** to ***be imprisoned*** or ***detained*** indefinitely or for more than one year, ***shall be disqualified*** for membership of the House of Commons while ….

وترجمتها، للتوضيح فقط "إذا وجد الشخص مذنباً بارتكاب مخالفة واحدة أو أكثر ... وحكم عليه أو أمر بسجنه أو حبسه لمدة غير محددة أو لأكثر من سنة واحدة، تُنزع عنه الأهلية لعضوية مجلس العموم ... " فالأفعال التي تحتها خط، أي كل الأفعال في هذا المقطع، مبنية للمجهول. بينما في اللغة العربية يمكن أن تستخدم صيغة المبني للمعلوم لكل هذه الأفعال باستثناء واحد أو أثنين: صدر بحقه حكم ، صدر بحقه أمر، يفقد الأهلية لعضوية مجلس العموم، إلخ.

ترجمة النص القانوني :

تظل الترجمة القانونية في الأساس نوعاً من أنواع الترجمة، تنطبق عليها، أولاً، المبادئ والأسس التي تحكم الترجمة عموما، ثمّ تضاف إليها ضوابط واعتبارات تجعل منها نوعية متخصصة قائمة بذاتها. أول هذه المبادئ هو أن الترجمة عملية تواصل عبر اللغات بين منتج النص بلغة المصدر ومتلقيه بلغة الهدف، وبالتالي فإن هدفها هو ربط خيط التواصل بين طرفي العملية اللذين يفصل بينهما حاجز اللغة. يتم ذلك بأن ينصّب تركيز المترجم على فهم النص المصدر واستخلاص معناه، ومن ثمّ نقله كاملا إلى المتلقي باللغة الهدف. في كل واحدة من هاتين الخطوتين الرئيستين في عملية الترجمة، وهما أولاً: فهم النص المصدر واستيعاب معناه، وثانياً: صياغة المعنى المستخلص بلغة الهدف،

فإن أهمية النص القانوني والسمات التي ينفرد بها، تلقي بظلالها على العملية، فتضاعف من المشكلات والتحديات التي تواجه المترجم، وبالتالي تزيد من حجم المعارف والمهارات المطلوبة منه.

عند ترجمة النصوص التقنية المتخصصة عموماً، والقانونية واحدة منها، تقع على عاتق المترجم مسؤولية الدقة في نقل المعلومة. فالمعلومة هي الأساس في مثل هذه النصوص، وعند نقلها إلى لغة أخرى يجب توخي الدقة حتى تصل إلى المتلقي صحيحة كاملة، دون أي زيادة أو نقصان، فهي لا تحتمل الخطأ، إذ أن "الخطأ مهما كان صغيراً، إذا وقع في جانب من جوانب النص أو على أي مستوى منه، يتضخم ويتضاعف حجمه ... وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة تجعل شبح المساءلة القانونية بالنسبة للمترجم يلوح في الأفق ... " (Dickins, Hervey & Higgins 2002: 189) فإذا وقع الخطأ ، مثلاً، بسبب الخلط بين المصطلحات المتشابهة شكلاً ، التي لا يفصل بينها سوى لاحقة صغيرة لكنها تؤدي إلى تغيير كبير في المعنى، مثل employer/employee, contractor/contractee, lessor/lessee فاللاحقة er أو or التي تشير إلى الطرف الأول، مالك العقار أو صاحب العمل أو العقد، إذا تمّ الخلط بينها وبين اللاحقة ee التي تشير إلى الطرف الثاني المستأجر أو المتعاقد أو الموظف ، فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام التي يحويها النص، قد تترتب عليها مسؤوليات قانونية أو التزامات مالية أو غيرها. مثلاً إذا وردت العبارة التالية في أحد العقود: Lessee further ... agrees to pay the sum required فإذا أخطأ المترجم في كلمة Lessee "المستأجر" ونقلها على كونها lessor "المؤجر" فإن ذلك يفرض على المؤجر أو مالك العقار دفع مبلغ من المال لم يرد في العقد وإنما جاء نتيجة لخطأ في الترجمة. وعليه فإن مسؤولية المترجم في النصوص القانونية مسؤولية مضاعفة بحكم أنها تتناول أمور قانونية دقيقة ومهمة، تتعلق، كما ورد ذكره أعلاه، بحقوق الأطراف وواجباتها.

إن فهم النص القانوني المصدر، وهو هنا باللغة الإنجليزية، يتطلب قراءة متأنية، غالباً لأكثر من مرة واحدة، مع التركيز وتوخي الدقة، لأن تركيب النص ونسيجه المعقد يجعلان من الصعب فهم محتواه من قراءة واحدة. فهناك الجمل الطويلة المركبة بما فيها من التقديم والتأخير للفعل والفاعل، والشرط وجواب الشرط ، إضافة إلى الجمل الاعتراضية المتعددة، وغيرها كما في الشرط الثاني أعلاه. وبالتالي فإن على المترجم أن يقرأ النص "قراءة تحليلية متأنية ومتكررة حتى يتوصل إلى العلاقات النحوية التي تربط بين أجزاء النص فتوجه نحو الفهم الصحيح" (Crystal & Davy, 1986: p 194) أضف إلى ذلك فإن لغة القانون بطقوسيتها وتعبيرها القديم الثابت لدرجة الجمود، وابتعادها عن لغة الاستعمال اليومي، تجعل من الصعب فهمها لمن هم خارج دائرة الاختصاص، الأمر الذي "يتطلب من المترجم جهداً تحليلياً يتعدى الحد المطلوب لفهم النصوص في أنواع الترجمة الأخرى" (Garzone 2002: 3). فالمفردات والعبارات النادرة، أضف إلى الأسلوب الموغل في الرسمية يحتم على المترجم أن يكون متمكناً من فهم اللغة المصدر، خصوصاً النوعية المكتوبة بقواعدها وأساليبها المختلفة.

أما صياغة النص الهدف، فإن الذي يحكمها هو أن المتلقي من " المختصين بالمجال، فالمتلقي مختص مخول لتفسير النص وتطبيقه"(Sarcevic 2000: 4)، فهو عادة من القانونيين من قضاة ومحامين واستشاريين وغيرهم. ولمّا تبيّن مما سبق ذكره، أن اللغة التي يستخدمها هؤلاء المختصين لغة ثابتة إلى حد الجمود، لها قوالب معينة وعبارات مسكوكة في كل من اللغتين العربية والإنجليزية، وأن معنى هذه القوالب أيضاً ثابت لا يتغير حتى أصبح لا ينفصل عن شكلها بأي حال من الأحوال، فإن أول ما ينبغي مراعاته عند صياغة الترجمة، هو الالتزام باستخدام ذات العبارات وذات الأساليب. فالنصوص القانونية لها لغة تضاهي في أهميتها أهمية ما تشير إليه من حقوق وواجبات. وإذا كان

المختصون بالقانون يتلقون التدريب على استخدام هذه اللغة في إطار إعدادهم المهني ، وأن "كتابة النص القانوني بعيدة كل البعد عن التعبير التلقائي، إذ تنقل نقلاً عن نماذج النصوص السابقة" (Crystal & Davy, 1986, p 194) فإن على المترجم أن يجد الطريق إلى هذه "النصوص السابقة" حتى يستخدم ما فيها من عبارات ومصطلحات. هذا يعني أن صياغة الترجمة القانونية تعتمد أكثر ما تعتمد على الرجوع إلى النصوص الموازية parallel texts الخاصة بكل مجال من مجالات القانون. فإذا كان النص المصدر مادة من مواد قانون ما، وجب "نقل" التعبير من مادة مشابهة في اللغة الهدف، وإذا كان عقداً وجب الاستهداء بعبارات العقود الموازية، وكذلك إذا كان شهادة أو إفادة، أو توكيل، إلخ.

في كل الحالات، فإن طريقة الترجمة التي يوصي بها المختصون بممارسة الترجمة ودراساتها هي الترجمة الحرفية في أقصى درجاتها، أي كلمة بكلمة. ولكن، بما أن النص القانوني مكوّن، كما يوضح هذا البحث، ليس من كلمات مفردة وإنما في الغالب من متلازمات وقوالب أو مقاطع chunks، فإن ترجمته لا تكون كلمة بكلمة وإنما مقطعا بمقطع chunk-for-chunk. ولا يقف الأمر عند هذا الحد من الحرفية، بل يتعداه إلى الالتزام بترتيب العناصر في الجملة من تقديم وتأخير وإدراج الجمل الاعتراضية وتكرار المفردات وغيرها. فالقاعدة أنه "ما لم يكن هنالك سبب مقنع للعمل خلافا لذلك، فإن على المترجم أن يلتزم بتركيب النص المصدر (أي ترتيب الكلمات) ومدلول مفرداته (أي ما تشير إليه الكلمات مباشرة). فالإخفاق في الالتزام بهذه القواعد قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه" (B. Hatim 1994: 1,1) ولا يجب أن يفهم من الحرفية المتناهية هنا محاكاة اللغة المصدر في القواعد والتركيب بما يخلّ بعبقرية اللغة الهدف، إنما المقصود هو أن المقاطع والمتكررات التي يحويها النص المصدر والتي "يمكن ترجمتها فقط بعبارات موازية في اللغة الهدف" (Garzone 2000: 3) ، يجب نقلها إلى اللغة الهدف بالبحث عن التعبير التلقائي المقابل لها في تلك اللغة، على أن يكون ترتيبها في الترجمة وفقا للترتيب الذي وردت به في النص المصدر. فالمقاطع التي يتكون منها النص الإنجليزي توازيها دائماً مقاطع في اللغة العربية، مثلاً:

من غير الإخلال بأحكام هذا القانون without prejudice to the provisions of this Act

إلا إذا نص السياق في هذا العقد على خلاف ذلك except as otherwise specified in this contract

يمثله في التوقيع على هذا العقد represented in the signing of this contract

لأغراض هذا العقد تكون للعبارات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها

For the purpose of the present Contract, the following terms shall have the meanings hereunder assigned to them

أي كشط أو تعديل في هذه الشهادة يلغيها

Any erasure or alteration renders this certificate invalid

و شهادة منا بذلك قمنا نحن الموقّعون أدناه بالتوقيع والختم على هذه الاتفاقية

In witness whereof we, the undersigned, have affixed our seals and signatures

كذلك من الأمور التي يجب مراعاتها عند ترجمة النصوص القانونية أن كل مفردة أو عبارة في النص المصدر مهمة ويجب أن تنقل بلغة الهدف. لا يعني هذا أن يكون عدد كلمات النص الهدف مساو لعددها في النص المصدر، فقد ورد أعلاه أن عبارة انجليزية بكاملها يمكن أن تترجم بكلمة واحدة في العربية، كما يمكن أن يحدث العكس من ذلك. فمثلاً في عقد الإيجار:

Tenant has examined the premises and is satisfied by the physical conditions thereof.

عاين المستأجر العقار وقبله على حالته

فهذه العبارة العربية المختصرة توازي العبارة الإنجليزية الطويلة لأنها تعبر عن ذات المعنى وتستخدم في ذات السياق والملابسات. إذن، المقصود هو عدم إسقاط أي مفردة أو عبارة في النص القانوني، بل تضمين كل النص بتفاصيله في عملية الترجمة، ولكن وفقا لعبقرية اللغة المصدر وتقاليدها في التعبير القانوني.

أما فيما يختص بتكرار العبارات والمصطلحات في النص الهدف، والذي له أسبابه من زيادة في التوضيح وإزالة الغموض وخلافه، فإنه يجب الالتزام التام به. فالنص القانوني عندما يصوغه القانونيون فإنهم يضعون فيه ما قلّ ودلّ، فليس هناك مفردات زائدة ولا عبارات لتنميق الأسلوب أو لأي أغراض أخرى. فالغاية هي صياغة البنود والأحكام بطريقة واضحة صريحة مباشرة، حتى إن دعا ذلك إلى تكرار مفردات أو مقاطع بأكملها بطريقة ربما تبدو مملة أو عقيمة لمن هم خارج دائرة الاختصاص. وبالتالي على المترجم أن يكرر ما جاء مكرراً، ويعبر بالطريقة الموازية في لغة الهدف مهما كانت مملة أو عقيمة، فلا يختزل شيئاً ولا يضيف شيئاً ولا يغير من أسلوب النص.

خاتمة:

خلاصة القول إن ترجمة النصوص القانونية تتطلب من المترجم، من ناحية، معرفة عميقة بلغة المصدر خصوصا النوعية المكتوبة بمستوياتها الرسمية العليا، مقرونة بمقدرة فائقة على تحليل النصوص والتوصل لمعناها، كما تستلزم من ناحية أخرى، تمكناً تاماً من لغة الهدف وأساليبها في التعبير والإيجاز، أضف إلى ما يلزم من مهارات بحثية وتوثيقية يمكن من خلالها التوصل إلى النصوص الموازية للحصول على العبارات القانونية السليمة. أضف إلى هذه المعارف والمهارات يلزم أن يكون المترجم دقيقاً في النقل من النص المصدر، ملتزماً بكل ما جاء فيه من تفاصيل. فالترجمة القانونية دون سائر الترجمات تقتضي أن يمسك المترجم بقلمه ليتابع بصورة دقيقة النص المصدر، ليس فقط سطراً بسطر، وإنما كلمة بكلمة، وذلك خشية أن تسقط أي من مفرداته سهواً. فالنص لا يحتوي على أي كلمة زائدة، كما لا تنقصه أي مفردة لاكتمال المعنى. كذلك، في الترجمة القانونية دون سواها، بما أن المفاهيم القانونية يشار إليها بعبارات معينة ثابتة ومتعارف عليها، فإنه لا مجال للمترجم أن يخرج عن المألوف ليقول أي شيء "بعبارة أخرى"، إذ ليس هناك عبارة أخرى فكلمات بسيطة مثل To whom it may concern عندما تكتب في بداية إفادة أو شهادة، تدلّ على مفهوم قانوني معين يحدد مسؤولية من أصدر الشهادة تجاه حاملها وأيضا تجاه من تقدّم له. وإن لم يستطع المترجم التوصل إلى العبارة التلقائية الموازية لها في اللغة العربية " إلى من يهمّه الأمر"، فإنه لا محالة سيأتي بعبارات طويلة غير مباشرة، تلتف حول المفهوم ولن تفي أبدا بالغرض المطلوب.

وهكذا، إن استطاع المترجم أن يفي بكل المتطلبات اللازمة للترجمة القانونية ، فإنه يكون من ناحية قد أدّى المهمة بنجاح، فأنتج نصاً له مصداقية النص المصدر وموثوقيته، ومن ناحية أخرى قد نأى بنفسه عن التعرض للمساءلة القانونية التي قد تحدث بسبب تغيير طفيف طرأ على مفردات النص القانوني بسبب خطأ في فهم النص المصدر بتعقيدات تركيبه وطقوسية تعبيره، أو بسبب الإخفاق في إيجاد المقابلات القانونية السليمة في اللغة الهدف، مما يؤدي إلى تغيير في مضمون الأحكام التي يعبر عنها النص، فيتضرر منها أحد الأطراف، وينتهي الأمر باللجوء إلى المحاكم.

المراجع:

- Alcaraz, E. & Hughes, B. *Translation Practices Explained, Legal Translation Explained.* Manchester: St. Jerome, (2002).
- Baker, M. *In Other Words: A Coursebook on Translation.* London, Routledge, (1992).
- Chrystal, D and Davy, D. *Investigating English Style.* London and New York: Longman, (1986).
- Dickins, J, Hervey, S & Higgins, I *Thinking Arabic Translation.* London and New York: Routledge, (2002).
- El-Farhaty, H. *Legal Translation: Theory and Practice* in 'Aiyn, Journal of the Saudi Association of Languages and Translation: vol. 1, Issue: 2, (2008).
- Farghal, M. & Shunnaq, A. *Major problems in Students' Translations of English Legal Texts into Arabic*, in Babel 38 (4): pp 203-210, (1992).
- Garzone, G. *Legal Translation and Functionalist Approaches: a Contradiction in Terms,* (2000). *http://www.tradulex.org/Actes2000/sarcevic.pdf*
- Haigh, R. *Legal English*. London: Cavendish Publishing limited, (2004).
- Harvey, M. *What's so special about legal translation* in Mata, vol. 47(2), (2002), pp 177-185.
- Hatim, B *English-Arabic-English Translation: A practical text-linguistic guide.* Publications of the King Fahd School of Translation: Tangier, (1994).
- Hatim, B. & Mason I. *The Translator as Communicator*. London, Routledge, (1997).
- Sarcevic, S. *New Approach to Legal Translation.* London/Boston: Klwer Law International, (1997).
- Sarcevic, S. *Legal translation and Translation Theory: A Receiver-oriented Approach,* (2000) *http://www.traduzioni-giuridiche.com/files/functional%20approach.pdf*
- Tiersma, P. *Legal Language*, Chicago : University of Chicago Press, (1999).

http://www.tradulex.org/Actes2000/sarcevic.pdf

http://www.traduzioni-giuridiche.com/files/functional%20approach.pdf

- نصوص نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية.
- دستور المملكة العربية السعودية.
- صياغة العقود المدينة ، د. رضا محمود العبد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

العبد محمود رضا – KSU Faculty Member websites – King Saud University